الأمم المتحدة

E/2010/NGO/64

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من رابطة تعليم أخلاقيات الحياة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2010/100.

090610 080610 10-36234 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان

وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥، على أن الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين شكل من أشكال العنف والتمييز تشعر به النساء في العالم بصورة حادة للغاية. ويقدر الاخصائيون الديموغرافيون فقد ما يصل إلى ١٠٠ مليون بنت نتيجة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين ووأد البنات. وبسبب اختيار الوالدين لجنس الجنين، يحرم عدد لا يحصى من البنات من حقهن في الوجود لمجرد أنهن إناث. وحتى رغم إدراك الدول الأعضاء لمشكلة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، لم يتخذ المجتمع الدولي الكثير من الإجراءات منذ مؤتمر بيجين لمعالجة هذه المسألة، رغم ما يترتب عليها من آثار ديموغرافية مدمرة وانتهاك حقوق الإنسان للبنت والمرأة.

وممارسة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين مشكلة عالمية، لا تقتصر على أي بلد واحد أو منطقة واحدة. والإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين ممارسة يختار بها الوالدان إنهاء الحمل لأن الطفل الذي لم يولد بعد ليس من الجنس المرغوب فيه. ويجرى عموما ضد البنات. وقد أدت هذه الممارسة إلى اختلالات غير طبيعية بين الجنسين في بعض البلدان، معظمها في آسيا. وفي بعض المناطق في الصين، مثلا، يولد ما يصل إلى ١٥٠ ولدا مقابل كل ١٠٠ بنت، مما يخلق أزمة ديموغرافية شديدة.

ويفيد نيكولاس ايبرستات، من معهد المؤسسة الأمريكية لبحوث السياسات العامة بأن الاجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين أدى إلى تحريف التوازن الديموغرافي في الصين بصورة دائمة. كما يؤدي الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين إلى تحريف التوازن الديموغرافي في الهند، وزحف إلى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية.

ونحن نطلب إلى الأمم المتحدة إتخاذ تدابير لمعالجة هذه المشكلة كجزء من محاولاتها المستمرة لمكافحة كل من العنف والتمييز ضد المرأة. وبدأت بضعة بلدان تدرك الكثير من الآثار الأمنية والثقافية والمجتمعية السلبية طويلة الأجل المترتبة على تفاوت النسبة بين الجنسين في سكانها.

ونحث الدول على القيام بما يلي:

- سن قوانين تحظر صراحة ممارسة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين ووأد البنات ومعاقبة كل من الأطباء والوالدين الذين يشتركون في هذه الممارسات،
- إلغاء القوانين والأنظمة المعمول بها حاليا والتي تعطي معاملة تفضيلية للأبناء،

- إلغاء أي قوانين أو أنظمة تحد من قدرة الأسر على أن تقرر بحرية عدد الأطفال الذين يمكنها إنجابهم،
- إجراء تعدادات وتحديد بياناتها لتبين بدقة النسب الإجمالية للأطفال من الجنسين في سكانها،
- حظر ممارسة استخدام التكنولوجيات لمجرد تحديد جنس الأطفال الذين لم يولدوا بعد،
- سن قوانين تحظر الإجهاض لاختيار جنس الجنين.